

نصائح

الطرق الصحيحة لتحميم الرضّع

تحميم الطفل صباحا وليس مساء، إن يكون الطفل هادئا ومسالما وأقل قابلية للاستفارة، مؤكدة أن دلو الاستحمام ليس مناسباً لهذا الغرض، إذ يصعب على الآباء الوصول إلى جميع طيات جلد الطفل، ويعد حوض الاستحمام مناسباً جداً، لأنه يوفر مساحة مناسبة للطفل، فضلا عن أن ارتفاعه مناسب لظهر الآباء. ومن الأفضل وضع منشفة ملفوفة في الحوض لحماية الطفل من خطر الإنزلاق، كما يُفضل أن يتواجد شخصان أثناء استحمام الطفل، فيحمل شخص الطفل بذراع، بينما يقوم الآخر بتنظيف جلده.

وأكدت القابلة الألمانية أنه ليست هناك حاجة إلى استعمال شامبو استحمام أو إضافات الاستحمام الخاصة، فالطفل لا يتعرق، بينما يمكن إضافة كمية من زيت الزيتون إلى ماء الاستحمام للعناية بشرة الطفل.



كولن - قالت الرابطة الألمانية لأطباء الأطفال والمراهقين إن بشرة الرضّع حساسة للغاية، حيث إنها أكثر نحافة من بشرة البالغين بنسبة 30 في المئة تقريبا، فضلا عن عدم اكتمال نمو حاجز الحماية الطبيعي بالبشرة، ومن ثم تتعرض البشرة للجفاف على نحو أسرع. وأضافت الرابطة أنه بناء على ذلك ينبغي ألا يزيد معدل استحمام الطفل الرضيع عن 3 مرات أسبوعيا، موضحة أنه يكفي مع البشرة العادية استخدام ماء صاف مع إمكانية استخدام جل استحمام لطيف على البشرة ومخصص للرضع. وفي حال البشرة الجافة، يمكن الاستحمام باستخدام زيت اللوز، حيث إنه يعمل على ترطيب البشرة ويمنعها ملمسا ناعما كالحرير.

ومن المهم ألا تزيد درجة حرارة الماء عن 37 درجة مئوية، وألا تزيد مدة الاستحمام عن 10 دقائق. وللعناية بشرة الرضّع ينبغي استعمال المستحضرات الخالية من المواد الحافظة والمواد العطرية مثل اللانولين والبارابين، نظرا لأنها قد تتسبب في تهيج بشرة الرضيع وإصابتها بالحساسية.

ونصحت القابلة الألمانية بوليانه مارتينيت بضرورة

تحذيرات

التربية القاسية لا تَهْدِب سلوك الطفل بل تدمر بنية دماغه

المراهقين الذين تعرضوا مرارا وتكرارا للمعاملة القاسية في مرحلة الطفولة، على الرغم من أن الأطفال لم يتعرضوا لأفعال أكثر خطورة من سوء المعاملة. وأوضحت سوفرين "نتائج الدراسة مهمة وجديدة على حد سواء. نظرا لأنها المرة الأولى التي يتم فيها ربط ممارسات الأبوة القاسية التي لا ترقى إلى مستوى سوء المعاملة الجسيمة بانخفاض حجم بنية الدماغ، على غرار ما نراه مع ضحايا الانتهاكات الخطيرة".

مونتريال - حذرت دراسة جديدة من أن الغضب المتكرر أو الضرب أو الصراخ على الأطفال يمكن أن يؤثر على هيكليهم في مرحلة المراهقة. ووجد الباحثون أن الأطفال الذين عاملهم والدوهم بقسوة طورا قشرة فص جبهية ولوزة مخية أصغر، وهما بنيتان دماغيتان تلعبان دورا رئيسيا في التنظيم العاطفي وتظهر القلق والاكتئاب. وعبر الباحثون عن قلقهم من السلوكيات الأبوية القاسية والشائعة، التي تعتبر بشكل عام مقبولة في مختلف مجتمعات العالم.

ويأمل الباحثون أن تشجع نتائج الدراسة الآباء على تجنب المعاملة القاسية عند التفاعل مع أطفالهم. وقالت الدكتورة سابرينا سوفرين التي قادت الدراسة "إن الآثار تتجاوز التغييرات في الدماغ، اعتقد أنه من المهم أن يفهم الآباء والمجتمع أن الاستخدام المتكرر لأساليب الأبوة القاسية يمكن أن يضر بنمو الطفل، نحن نتحدث عن تطورهم الاجتماعي والعاطفي، وكذلك عن نمو عقولهم".

أظهرت الدراسات السابقة بالفعل أن الأطفال الذين عانوا من سوء المعاملة الشديدة لديهم قشرة فص جبهية ولوزة مخية أصغر، وهما هيكلا يلعبان دورا رئيسيا في التنظيم العاطفي وتظهر القلق والاكتئاب. وفي هذه الدراسة، لاحظ الباحثون أن مناطق الدماغ نفسها كانت أصغر لدى



الغضب والصراخ يدمران نفسية الطفل



الإجراء يرسخ مبدأ التواصل العائلي في ذهن الأطفال

استئناف تيسير رؤية أبناء المطلقين في البحرين يحافظ على استقرارهم نفسيا

إعادة فتح ثلاثة مراكز اجتماعية تسهل على المنفصلين رؤية أبنائهم المحتضنين لدى الطرف الآخر

قد بادرت منذ عام 2004 بتفعيل برنامج الرعاية الأسرية المعني بتنفيذ الأحكام القضائية بشأن زيارات أبناء المطلقين والمنفصلين من خلال المراكز الاجتماعية بدلاً من مراكز الشرطة. وذلك من منطلق رؤية الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة العاهل البحريني رئيسة المجلس الأعلى للمرأة إيماناً منها بضرورة تحقيق الأمان والاستقرار النفسي للأسرة البحرينية، حيث أوصى المجلس الأعلى للمرأة باتخاذ هذه الخطوة سعياً إلى توفير مناخ أفضل وراحة نفسية لأبناء المطلقين، وبالتالي الطفل رقم 37 لسنة 2012 بشأن تنفيذ الأحكام القضائية لزيارات أبناء المطلقين والمنفصلين في المراكز التابعة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية.



هالة الأنصاري

القرار ينسجم في تعزيز الاستقرار الأسري في مملكة البحرين

وحرصت مملكة البحرين على تطوير وتحديث منظومة تشريعاتها المتعلقة بالأطفال والأحداث لتتسق مع جميع القوانين الوطنية والصكوك الدولية التي انضمت إليها مملكة البحرين، بإفراغها في مشروع قانون موحد تحت مسمى "قانون العدالة الإصلاحية". وصدر قانون الأسرة رقم 19 لسنة 2017 الذي قنن الأحكام الأسرية بالنسبة إلى جميع الأسر دون أي تمييز بينها، وبدأ سريانه اعتباراً من 1 أغسطس 2017. وتضمن الأحكام الأسرية بدءاً من أحكام الزواج والطلاق وأثارها من حيث حقوق الزوجين والنقثات إلى التزامات الوالدين تجاه الصغير كما نظم القانون استحقاق الصغير النفقة اللازمة لتنشئته في مستوى اجتماعي مناسب، والشروط التي ينبغي أن تتوافر في الحاضر ومنها القدرة على تربية الطفل المحضون وحفظه ورعايته وتدبير مصالحه والخلو من الأمراض المعدية والخطيرة.

ويخضع قضاء محاكم الأسرة والأحداث للتفتيش من قبل إدارة التفتيش القضائي للمحاكم التي ترفع تقاريرها بهذا الشأن إلى المجلس الأعلى للقضاء، كما يخضع أعضاء النيابة لفحص أعمالهم من جانب التفتيش القضائي بالنيابة العامة، ويستند إلى تلك التقارير في تقييم الأداء واستحقاق الترقية أو المجازاة.

اللجنة التنسيقية الذي يقضي باستئناف تيسير رؤية أبناء الأسر الصادرة بشأنها أحكام قضائية (أبناء المطلقين)، مؤكداً أن هذا القرار سوف يسهم في حل عدد من المشكلات الأسرية المترتبة على وقف هذا النوع من الزيارات بسبب الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها للتصدي للانتشار فايروس كورونا، علماً بأن 47.3 في المئة من إجمالي الأسر الصادرة بشأنها أحكام قضائية قد تمكنت من مواصلة ترتيب وتنفيذ اللقاءات بالطرق الودية أثناء فترة الوقف، الأمر الذي أسهم إيجابياً في تعزيز العلاقات الأسرية، والذي تؤكد الوزارة على ضرورة استمراره من أجل الحفاظ على الاستقرار الأسري في جميع الظروف.

وأوضح حميدان أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية كانت قد أطلقت مبادرة "جمعنا بينكم" لمواجهة العقبات المترتبة على وقف زيارات أبناء الأسر الصادرة بشأنها أحكام قضائية في المراكز الاجتماعية، إذ حرصت الوزارة في هذه الفترة على تعزيز الثقافة الأسرية بهدف إيجاد البدائل المناسبة للزيارات، كالاتصالات الهاتفية الصوتية والمرئية وتقديم الدعم النفسي للأطفال المتأثرين بتوقف الزيارات، فضلاً عن تقديم الاستشارات الأسرية والتوعية بشأن التوصل عن بعد بين هذه الأسر، للتأكيد على التواصل الأسري والتعامل الإيجابي في ظل جائحة كورونا، علماً بأن 13.9 في المئة من إجمالي الأسر توقفت عن تنفيذ الزيارات لعدة أسباب، منها الصلح بين الأزواج والرجوع إلى بيت الزوجية وتغيير حكم تنفيذ الأحكام القضائية.

ويتوجب على الأسر المستفيدة من صدور هذا القرار الالتزام بالإجراءات الاحترازية كارتداء الكمامات والحفاظ على التباعد الاجتماعي من خلال الالتزام بما تم توفيره من مساحات كافية لاستيعاب الأسر خلال فترة الزيارات. كما سيقوم المعنيون في المركز الاجتماعي بقياس درجة حرارة الزوار والمراجعين قبل الدخول إلى المركز وتوفير المعقمات وغيرها من مستلزمات الحماية والوقاية. وكانت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

سأهت إعادة فتح ثلاثة مراكز اجتماعية تابعة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالبحرين في تمكين المطلقين من رؤية أبنائهم المحتضنين لدى الطرف الآخر بعد أن تم إغلاقها كإجراء احترازي بسبب جائحة كورونا. وسيسمح هذا الإجراء بتسيخ التواصل العائلي والأمن العاطفي أثناء فترة رعاية المحضون وتربيته بصورة سليمة. وستمكن هذه المراكز المطلقين من رؤية أبنائهم عوضاً عن مراكز الشرطة.

وارتداء الكمامات وقياس درجة الحرارة وغير ذلك. وأوضحت الأنصاري أن المجلس الأعلى للمرأة، ومن خلال مركز دعم المرأة، عمل خلال الفترة السابقة جاهداً على ابتكار حلول لضمان استمرارية تنفيذ أحكام زيارة أبناء المطلقين بشكل ودي وأمن أثناء الظروف الصحية الراهنة، وخاصة بالنسبة إلى الطرفين غير المتفقين على مكان ووقت محددين لرؤية الأطفال في فترة الحضانه كونها حقاً للوالدين وحقاً لأبنائهم.

وأكدت أن تنفيذ الزيارات يحقق ما يعمل من أجله المجلس الأعلى للمرأة لناحية خلق حالة من الاستقرار النفسي والاجتماعي والأسري للأبناء ونوهم، إضافة إلى تسيخ التواصل العائلي والأمن العاطفي أثناء فترة رعاية المحضون، وتربيته بصورة سليمة، بعيداً عن التوترات التي ربما تترافق بحالات الطلاق، وبما يضمن التعامل الجيد مع الأبناء وتهنئتهم نفسياً واجتماعياً للحفاظ على استقرار الطفل والأسرة والمجتمع البحريني ككل. وأشاد

وقد باشرت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية اتخاذ الإجراءات والاستعدادات اللازمة لتنفيذ القرار في كل من مركز الرفاع الاجتماعي ومركز مدينة حمد الاجتماعي ومركز ابن خلدون الاجتماعي بعراء، حيث تم استئناف تنفيذ الزيارات بدءاً من الخميس الموافق 25 مارس 2021.

وتمنت هالة الأنصاري الأمينة العامة للمجلس الأعلى للمرأة قرار اللجنة التنسيقية برئاسة الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، والذي سيسهم في تعزيز الاستقرار الأسري بمملكة البحرين.

وقالت الأنصاري إن الجهود التي بذلها المجلس الأعلى للمرأة بالتعاون مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية طيلة الفترة السابقة أثمرت الآن في إعادة العمل بتنفيذ قرارات المحكمة الشرعية التي تقضي بأن تكون رؤية أبناء المطلقين في المراكز الاجتماعية، وذلك بعد أن جرى إغلاق هذه المراكز سابقاً بسبب جائحة كورونا، منوهة بالدور الإيجابي المسؤول الذي نهض به السيد جميل بن محمد علي حميدان وزير العمل والتنمية الاجتماعية في هذا الإطار.

وأضافت أن "المجلس الأعلى للمرأة حرص كل الحرص على ضمان تنفيذ قرار الفريق الوطني للتصدي لفايروس كورونا بخصوص رؤية وزيارة أبناء المطلقين وفق الشروط الاحترازية للوقاية من عدوى الفايروس، واتخاذ كل التدابير الصارمة ذات الصلة من تباعد اجتماعي

